المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اثر الانفتاح المعلوماتي في السيادة الوطنية
اسم الكاتب: د. فايق حسن جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2092
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

" ŎťBYĝĭκỸxĝΣhΣüŽYlaâĝ ŸĭţII ỳųŷ "

الدكتور

فايق حسن جاسم[*]

المقدمة :

ان ظاهرة الانفتاح المعلوماتي ليست بالمتغير الجديد في النظام الدولي، كما ان هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية، تناولت تحليل اثره في أمن الدولة والجانب الاجتماعي والثقافي، ومع اتساع ظاهرة العولمة تزايد الاهتمام بدراسته بسبب ما اكتسبه من الارتباط بعلاقات حديثة مع التغيرات الاخرى، من خلال ارتباطه بجوانب الحياة المختلفة. ومن هنا فإن أهمية البحث في هذا الموضوع تتجلى في كون الانفتاح المعلوماتي أصبح ظاهرة اكثر اتساعا وارتباطا بالمخرجات التي افرزها النظام الدولي الجديد، هذا فضلا عن تأثير الانفتاح في الوضع الاقتصادي والسياسي في الدول النامية.

وتظهر أهمية البحث في بيان دور هذا المتغير، فهل سينحسر دور الدولة وتصبح الحياة السياسية والاقتصادية خاضعة لقوى السوق دون رقابة او توجيه مثلما تطالب بذلك قوى العولمة، ام ان الدولة ستبقى مسيطرة على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ام ان الدولة ستحاول الانفتاح على قوى العولمة وتقليص هامش سيادتها دون ان يعني اهنا ستتخلى عنها نهائيا او التوصل الى خيار توفيقي بين دعوات الانفتاح والمحافظة على الخصوصية الوطنية .

وهو ما سيحاول البحث الاجابة عليه عند تحليل اثر الانفتاح المعلوماتي في السيادة الوطنية، اذ سيعتمد البحث منهجا وصفيا تحليليا بالاضافة الى المنهج التأريخي، وقد قسمت الدراسة الى اربعة محاور.

الاول ركز على تحديد مفهوم الانفتاح المعلوماتي والتحديات التي تجابه السيادة الوطنية والمحور الثاني بحث في التحديات السياسية والامنية على الصعيد الخارجي والمحور الثالث ركز على التحديات على الصعيد الداخلي والمحور الرابع بحث في التحديات الاجتماعية والثقافية فضلا عن المقدمة والخاتمة.

.. تحديات السيادة الوطنية في ظل الانفتاح المعلوماتي:

شهدت الساحة الدولية عدة أحداث وتطورات جوهرية أدت الى تحولات وتغيرات رئيسية في العالم ، اثرت في طبيعة العلاقات الدولية، وكان لها وما يزال انعكاس على ما يجري في مختلف مناطق العالم من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية؛ انطوت هذه التطورات على العديد من التحديات التي أخذت تجابه السيادة الوطنية التي اثرت في طبيعة مفهوم السيادة.

فالسيادة بوصفها دعوة سياسية عالية التميز تتعلق بالسيطرة الكلية المنفردة على أرض محددة ومجتمع خاضع لسلطة الدولة السياسية التي يقرها التنظيم الدولي ويعترف بوجودها لم تعد من الثوابت بل تحولت الى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة[1]، ولعل القاء نظرة على مسرح السياسة الدولية يكشف مقدار التحديات التي تجابه السيادة الوطنية في عالم ما بعد الحرب الباردة لاسيما من قبل القوى المركزية وان اختلفت مجاالات التأثير في السيادة بين الدول حسب وضع الدولة وقوتها.

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

(1) . صلاح سالم زرنوقة ، السيادة المرنة ، شبكة المعلومات الدولية ، موقع النبأ ، ص . .

في اطار ثورة المعلومات وزيادة تشابك العلاقات بين الدول في اطار سياسات التحررية الاقتصادية والانفتاح، التي انعكست على تحديد مفهوم السيادة الوطنية؛ وعلى الرغم من الأهمية الحيوية لمفهوم السيادة التي سادت في القرن الماضي، الا انه في عالم اليوم اصبحت هذه السيادة تعني شيئا مختلفا عما سبق الى حد ما[0]. وهو ما تطلب اقتراح مدخل جديد لفهم السيادة الوطنية في اطار التحديات المتعددة التي تجابهها السيادة.

وفي مقالته نحو دور اقوى للامم المتحدة أشار الامين العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالي (... . المبادئ السائدة منذ قرون، مبدأ السيادة المطلقة والخاصة لم يعد قائما ومن المقتضيات الفكرية الرئيسية لزمننا ان نعيد التفكير في مسالة السيادة لا من أجل اضعاف جوهرها... وانما بقصد الإقرار بأنه يمكن ان تأخذ أكثر من شكل وتؤدي اكثر من وظيفة)[0].

وقد واجهت السيادة الوطنية تحولا في جوهرها المتميز بطابعها الاطلاقي النابض بروح الغلبة والقوة، الامر الذي تطلب اعادة التفكير فيها، فالتحررية الاقتصادية وتطور الاتصالات التي أتاحت الفرصة لحركة راس المال على الصعيد العالمي بحرية كبيرة. في اطار الوضع السياسي السائد الذي يمتاز بالإستقطاب الدولي، احدثت تحولا كبيرا في طبيعة دور الدولة وقدرتها على فرض سيادتها الوطنية[0]. أي ان الدول ستعمل بقدر أقل ككيان "ذات سيادة" وبقدر أكبر كمكونات " لهيكل سياسي دولي"، وستصير الوظائف الرئيسية للدولة وظائف تحقيق الشرعية وضمانها مسؤولية آليات التحكم فوق القومية وتحت القومية[0]. فسياسات الانفتاح تمنح البضائع والاموال والمعلومات القدرة على تخطي الحدود القومية، وبالتالي تكون سيطرة الدولة عليها اضعف الا ان الدولة لازالت تحتفظ بدور مركزي يضمن لها قدر كبير من السيطرة على الاراضي وهو ادارة السكان، فالناس أقل حراكاً من البضائع ؛ بمعنى انهم يظلون مرتبطين "بأمتهم"، فالدول هي التي تمتلك الشرعية للكلام بأسم هؤلاء[0]، الا ان السيادة الوطنية اضحت مقيدة بالحوادث والظروف والقوى التي لايمكن السيطرة عليها سواء كانت على صعيد التحديات الداخلية او التحديات الاقليمية والعالمية التي تحابه السيادة الوطنية ومظاهرها المتمثلة على الصعيد الداخلي في سلطان الدولة على افرادها داخل اقليمها، وعلى الصعيد الخارجي في إدارة علاقتها مع الدول والمنظمات الإقليمية[0]. ويبدو ان النظام الدولي لما بعد الحرب العالمي الثانية والذي كان قائما(على تقديس الدولة الأمة، على أساس المدرسة الواقعية (مدرسة القوة) لهانز مورغنثاو وقد ولى بعد نصف قرن وتطور النظام الدولي المعاصر من عالم يضم دولا الى ذلك العالم المتعدد المراكز والذي يتشابه أحيانا وفي بعض النواحي مع المجتمع الفوضوي الذي يقوم كما يقول هادلي بول "على تحديد التآكل الذي يصيب سيادة الدولة المطلقة، ويعين على تزايد قوة مراكز السلطة التي تواجه التدفقات عبر الأوطان تدفقات اقتصادية او دينية او سكانية او اعلامية".[0]

---

(2) **DANUTA. H . BNER : LIMITS TO NATIONAL SOVERIEGNTY . EUROPEAN FORUM, WWW. U. EUROPEAN. COM. 28 AUGEST 2000. P1.**

(3) **نقلا عن ثامر كامل، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، ط (الأردن : مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ،):**
( ) .

(4) انظر د. ابراهيم عبدالعزيز مهنا، دور الدولة في الاقتصاد الحديث ، المجلة الاقتصادية السعودية، (الرياض، مركز النشر الاقتصادي ، العدد(() ، السنة الاولى ،)) .

(5) **انظر : بول هيرست وغراهام تومبسون ، مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وامكانية التحكم ، ترجمة ابراهيم فتحي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الإميريالية ، مكان النشر بلا ، . . . .**

(6) **المصدر نفسه ، ص . .**

(7) انظر د. ثامر كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص . . . .

(8) **نقلا عن د.غضبان المبروك، بين العولمة والسيادة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، www. Alnabaa. Com p.9**

وبهذا أخذت السيادة الوطنية تجابه عدة تحديات على مستويات مختلفة تشكل جوانب السيادة المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد وضعت تصانيف عديدة للبحث في هذه التحديات المتداخلة منها تلك التي تصنفها الى: دولية واقليمية وداخلية، وبسبب تداخل هذه الابعاد وانعكاسها على جوانب السيادة الوطنية المختلفة، سوف نحاول البحث في هذه التحديات التي تجابه السيادة في الدول النامية على ثلاثة جوانب أساسية هي:

تحديات سياسية وأمنية

تحديات اجتماعية وثقافية

التحديات السياسية والأمنية

لم تكن هذه التحديات التي تجابه السيادة الوطنية للبلدان النامية في الجانب السياسي بمعزل عن تاثير طبيعة النظام الدولي القائم، وان اختلفت حدود وجالات تأثيره من دولة لأخرى تبعا لقوتها وموقعها في التفاعلات الدولية .

فالعوامل التي أدت الى نشوء السيادة بالمعنى المرتبط بحرية الدولة بمباشرة سلطاتها ، أخذت هي نفسها تعمل ولكن بإتجاه آخر، ظهرت بوادره مع العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الجديد[0]. فالسيادة اصبحت مقيدة بالتنظيم الدولي ، وتحديات ثورة الاتصالات والمعلومات وازدياد تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد شهد العالم تطور حاسم من شأنه ان يطبع العلاقات الانسانية والدولية بطابعه النامي ، وأن اثره في تحديد نطاق السيادة وما يتفرع منها من تحديات وقيود أثر عميق ؛ انعكس هذا الاثر على السيادة الوطنية في جانبها السياسي والأمني الذي اضحى يجابه عدة تحديات في الدول النامية ، والتي سنبحثها على مستويين :

. الاول على الصعيد الخارجي للدولة .

. الثاني : على الصعيد الداخلي للدولة .

. التحديات السياسية والأمنية على المستوى الخارجي للدولة :

ان التحديات التي تجابه السيادة الوطنية في الجانب السياسي والأمني على الصعيد الخارجي للدولة تحديات متعددة بعضها مرتبط بالبيئة الإقليمية للدولة والبعض الآخر يرتبط بطبيعة الوضع الدولي القائم ؛ الدول النامية لم تكن بمعزل عن تأثير النظام الدولي القائم ، فعلى سبيل المثال كان نظام الدولة الموروث من العهد الاستعماري الأوربي ، مصدرا للعديد من المشاكل المتفاقمة للدول النامية حولت اتجاه مواردها من التنمية الى الحروب والصراعات في كثير من الأحيان ، وكانت محاولات تعديل هذه الأشكال الموروثة مدعاة لمزيد من المشاكل الأكثر عمقا وحدة ً ، خارجيا لم تكن التقسيمات الجغرافية للسيادة مثلا متفقة مع التقسيمات الإجتماعية للهوية ، وهو ما أثار العديد من المطالب الإقليمية لدى الدول التي رأت نفسها تعبيرا عن أمم وقوميات أوسع نطاقا في المجال الجغرافي لسيادتها( ) .

وفي اطار النظام الدولي أحادي القطبية فإن أهم ما يميز السيادة الوطنية هو ان النظرة لها لم تعد مطلقة ، فمرحلة الحرب الباردة قد تميزت بإنتهاء الصراع على مستوى القمة ، وانتقال الصراعات والنزاعات الى

([9]) انظر : محم علي آل ياسين ، القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة ، ط (بيروت : المكتبة الحديثة للطباعة والنشر ، تاريخ بلا) .

([10]) صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص (.

المستويات الاقليمية التي شهدت نشوب العديد من النواعات بعضها مدفوع بأسباب آيديولوجية او سياسية وأخرى مدفوعة بأسباب إثنية( ) .

إذ(التحديات الخارجية التي تجابه السيادة الوطنية في الدول النامية مرتبطة بطبيعة النظام الدولي وما ينطوي عليه من توازنات قوى وتطورات ، لذلك سوف نبحث التحديات السياسية والأمنية للسيادة في ظل الوضع الدولي الراهن .

(. (النظام الدولي الراهن :

شكلت نهاية الحرب الباردة بداية مرحلة مهمة من مراحلب تطور النظام الدولي ، مما دفع بعض المفكرين السياسيين الغربيين والأمريكان تحديد(، الى النظر الى نهاية الحرب الباردة بوصفها التحول الثالث من هذا القرن ، ذلك ان التحول الأول تمثل بإنهيار ميزان القوى في أوربا والذي ترتب عليه ان اصبحت الحرب الثانية أول حرب عالمية حقيقية والتي افرزت التحول الثاني وهو الحرب الباردة التي دامت حوالي ( ) عاما.((وهكذا انتهت بإحداث تغيرات أساسية تمثلت بالعمل على ايجاد نظام أحادي القطبية .

وقد انعكس هذا الوضع الدولي الجديد الذي انطوى على هيكل جديد لعلاقات القوى على الصعيد العالمي ، التي انعكست على الدول النامية التي تشكل أحد أهم أطراف النظام الدولي التي تتأثر بتطوراته السياسة والاقتصادية .

ان السيادة بمعناها الشمولي ؛ الأمني . السياسي . الإقتصادي . الثقافي ، كانت العامل الحاسم في تحديد الإتجاهات الأساسية للسياسة الخارجية ، فحتى التحالف الذي يضم الدول الرأسمالية أمريكا واوربا واليابان أبان الحرب الباردة حافظ على النزوع القومي لدى الدول المشاركة فيه . فالصراع بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي كان قائما على أساس ان سيادات الدول ضمن جغرافياتها السياسية والأمنية والإقتصادية لا شأن لها إلا في كونها جزءا متحركا في الدينامية الإجمالية لحركة الاستقطاب بين المعسكرين( ). أي ان السيادة حافظت على مكانتها حتى في ظل الرعب النووي الذي ولدته الحرب الباردة الذي فرض على الدول ان تقبل مستوى غير مسبوق من التدخل في شؤونها الداخلية فخلقت نظاما دوليا بمعاهدات لا تقتصر على الحد من الحروب بل تمنح الدول الأخرى سلطات التفتيش والأشراف والإبلاغ عن المناورات العسكرية لكي تجعل السلام قابلا للتصديق.( ) فالدول وان قبلت بالتوقيع على معاهدات التفتيش والأشراف للمحافظة على السلام ، الا انها بقيت تمتلك حقها السيادي في المحافظة على نزوعها القومي في إختيار طبيعة نظامها السياسي والإقتصادي وحريتها في إدارة وتوجيه رعاياها وفق(للطريقة التي تخطها لنفسها .

لقد مثلت نهاية الحرب الباردة ، بداية مرحلة جديدة بنيت على أساس التفرد الأمريكي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ، حيث باتت السيادة الوطنية في ظل هذا الوضع الدولي الجديد عرضة للإنتهاكات للحد الذي أصبحت فيه القضايا التي عدت من صميم الشؤون الداخلية وضمن حدود السيادة الوطنية تطرح اليوم على المستوى الدولي وتتخذ الأمم المتحدة قراراتها فيها معتبرة إياها قضايا دولية( ).

([11]) انظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط : (الأردن: دار الأوائل للطباعة والنشر، .) . . .

(12) محمود حيدر ، السيادة في تحولات العولمة الدولة المغلولة ، مجلة شؤون الأوسط (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد(.)) . ( ) .

(13) المصدر نفسه ، ص ص . .

(14) بول هيرست وغراهام تومبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

([15])).رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا.. وتخديات) ، سلسلة آفاق عربية ، (بغداد : بيت الحكمة ، العدد(.)) ( ))) ( ) .

هذا الوضع الدولي دفع بعض الباحثين الى القول بان مفاهيم السيادة الوطنية والإستقلالية لم تعد من الثوابت ، بل تحولت الى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة ، في ظل مظاهر الاختراق التي أفرزها النظام الدولي الجديد ، والتي يمكن تحديد أهمها( ) :

). التدخل الإقتصادي في شروط المساعدات التي يقدمها الغرب للدول النامية ، هل هي تابعة للغرب أم ذات نزعة استقلالية .

.. المقاطعة الإقتصادية وهي الوجه الآخر لفكرة التدخل الإقتصادي ، وهي صورة عقابية .

. التدخل الآيديولوجي المتمثل في فرض عقائد ورؤى وتصورات سياسية لثقافة مهنية والفرض يعد عملا من اعمال الإذعان .

. الإنكشاف المعلةماتي في ظل ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات .

. مايسمى بالتدخل الإنساني أو (حق) المجتمع الدولي في التدخل لمنع الكوارث وحماية حقوق الإنسان .

. الأنشطة السرية المتمثلة في دعم الجماعات الإنفاصالية والحركات السياسية المعارضة .

فالديمقراطية وحماية حقوق الانسان والليبرالية الاقتصادية أصبحت هي العناصر الرئيسية التي تشكل طروحات النظام الدولي الجديد ، الذي اخذ يخترق البعد السياسي والأمني للسيادة الوطنية، إبتداء بتغير الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية وإنتهاء بسعيه لتقويضأركان الدولة في عالم الجنوب تدريجيا وجزئياً ، كما هو الحال عليه في ضعف ركن السلطة وتعرض الركن الجغرافي للإقليم للإنتهاك اليومي من قبل قوى التغيير المختلفة ، بل وتعرض ركن السكان الى المسخ الحضاري الذي شكل انتهاكا خطيرا لأمن الدولة وسيادتها في عالم الجنوب( ) .

ان التفرد الأمريكي أتاح الفرصة أمام القوى المركزية في الهيمنة على المنظمة الدولية وتطويع أحكام لقانون الدولي للعدوان على سيادات الدول الاخرى ، من خلال تقيد مفهوم السيادة الوطنية في ميثاق الأمم المتحدة وتضيقه الى حد اعتباره نوعا من السلطة الداخلية ، فقد جاءت قمة مجلس الأمن في يناير لتشكل قراراتها(*) مظلة قانونية دائمة الإطلاق بيد مجلس الأمن في توجيه وإدارة العالم بصور ظاهرها القانوني وبما يتيح مكفاءة الحليف ومعاقبة المرتد والخارج عن سطوة القوى المركزية ، وتصفية حساباتها مع إنداء العصر المنصرم ومن تبقى منهم واعادة ترتيب الأوضاع الدولية بما يتلائم مع رؤية القوى المركزية( ) .

أي ان القوى المركزية حاولت في إطار النظام الدولي الجديد ان ترسم مسارات الدول النامية وقدمت لها الإنموذج الغربي بوصفه الانموذج الأنجع والذي يحمل في ثناياه الليبرالية السياسية والإقتصادية التي شكلت تحدي لسيادة الدول النامية في إجبارها على التخلي عن سلطتها في اختيار طبيعة النظام السياسي الذي يناسب وضعها الاجتماعي والإقتصادي( ) .

([16]) صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ((.

([17]) . غضبان المبروك ، بين العولمة والسيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص) .

(*) للإطلاع على هذه القرارات راجع : أسامة المجدوب ، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، العدد( ))) .

([18]) انظر محمد عبدالشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني الى البعد السياسي ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد( )))) .

([19]) danbata- h. pner. Limitsto national soveriegnty. P-P 5-6 .

ان وضع تحليل للتحدي السياسي والامني الذي يحمله الخطاب السياسي السائدعلى الصعيد العالمي،يأتي من خلال تسخير هذا الخطاب للمنظمة الدوليةفي توفير الغطاءالقانوني،من خلال تأسيس مبدأ جديد للتدخل(الأنساني) الذي يقوم على التفريق بين الحقوق المدنية وحق المواطنة( ) . وقد قام " ميرفن فورست " أحد اهم منظري موضوع القيم في العلاقات الدولية ، بتأسيس هذا المبدأ فيقول : (الفرد هو مواطن في المجتمع السيادي القومي ، وهو مدني في المجتمع المعولم له حزمتا حقوق : واحدة منسوبة الى صفته كمواطن تابع قانونيا لدولة ، واخرى منسوبة الى صفته كمدني معولم غير معروف بهويته القومية ، حزمته حقوقه كمواطن تتضمن امتيازاته القانونية التي ينص عليها دستور الدولة التابع لها ، ومن ذلك حقه في المساواة مع سائر المواطنين وحقه في التصويت والإنتخاب ، وحقه في الوصول الى المعلومات . وهذه الحقوق تقع جميعا في دائرة التسيس والسياسة . اما حزمة حقوقه كمدني فتتضمن ما يعرف بـ(الجيل الأول) من حقوق الإنسان ، من ضمن ذلك حقه في العيش وعدم التعرض للقتل والإبادة) . وان انتهاك حقه كمدني هو بوصلة التدخل الإنساني ومعياره اما انتهاك حقوقه كمواطن فلا تستوجب تدخلا إنسانيا خارجيا ، مثل حرمانه من التصويت وحق الإنتخاب( )، وقد انعكست هذه الرؤية على دور الأمم المتحدة التي أخذت تشهد تطبيقا جديدا للتدخلات تحت شعار حماية حقوق الإنسان ، ويظهر هذا التطبيق بوضوح في القرار رقم ( ) .) بتاريخ) ///) . الذي يسمح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدخول إقليم تيمور الشرقية بهدف وقف انتهاكات حقوق الانسان( ) ، فهي إذا محاولة لوضع تأطير جديد للسيادة الوطنية وهو ما عبر عنه الأمين العام (كوفي أنان) في الدورة ( )) للجمعية العامة للأمم المتحدة " : (ان السيادة لم تعد خاصة بالدولة الوطنية التي تعتبر اساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالافراد انفسهم وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة ، ويوضح إن المطلوب الآن هو الوصول الى إجماع وليس على إدانة إنتهاكات حقوق الإنسان ، بإعتبار إنه متحقق نظريا ولكن على الإجماع على الوسائل التي تحدد أي الأعمال ضرورية ومن يقوم بها"(")

وتستخدم هذه الوسائل حينما تكون الدولة غير قادرة على تحمل مسؤولية حماية حقوق مواطنيها ، وحينما تنتهك هذه الدول ذاتها المبادئ الأساسية للميثاق التي إلتزمت بها وحين تتحول الى إهدار حقوق المواطنين بدلا من حمايتها وهو مالم يعد ممكنا لدولة ما اخفاؤه عن الرأي العام في ظل الإنفتاح المعلوماتي الذي نعيشه اليوم ، وفي مثل هذه الظروف يتعين على المجتمع الدولي أي المنظمات الدولية والإقليمية ان تتحمل مسؤوليتها نيابة عن الدولة التي تخفق في القيام بواجباتها في هذا الميدان( ).

ان الإقرار بحق الأمم المتحدة بإصدار قرارات التدخل بإعتبار ان سيادة الدولة تخضع لقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية ، يثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه المنظمة تمتلك وسائل الضغط المادية لكي تمارس المهام الموكلة لها ؟ وبما ان المنظمة الدولية لا تمتلك هذه الوسائل الفعلية فلا خيار لها إلا تحويل المهمة الى القوى الفعلية

---

(20) أنظر رياض عزيز هادي:العالم الثالث اليوم) مصدرسبق ذكره

([21]) علي عبدالرضا، "السيادة الوطنية: تحديات الوصاية ومشروعيات التدخل"، شبكة المعلومات الدولية، موقع النبأ، ص ص " ".

(22) المصدر نفسه ، ص " .

(23) danata- H. pner . Limitsto National soveriegnty, Ibid, P3.

([24]) سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص .

في النظام الدولي وبذلك تحد من قدرة الدولة على التحكم في شؤونها الداخلية الذي تتمتع به الدولة كاملة السيادة في ان تدير شؤونها على النحو الذي ترتضيه لنفسها وتراه متلائما مع مصالحها دون تدخل او تهديد بالتدخل في الشؤون الداخلية وتطالب بالإمتناع عن أي فعل يهدد السيادة الوطنية او الإستقلال السياسي للدول( ).

غير ان هذه التأكيدات لم تردع بعض الدول من التدخل في الشؤون الداخلية مستخدمة مختلف الذرائع والمبررات ويرى الأستاذ " بول تايلر" في مدرسة لندن للإقتصاد بأن التدخل يمكن تبريره في بعض الظروف وأهمها :("

). إذا إنهارت الدولة وكان هناك اتفاق عام بان حكومتها قد توقفت عن الوجود فإن التدخل الخارجي لا يساوم السيادة في عيون الدول الأخرى مثل الصومال .

.. إذا كان هناك ثمة وجود للحكومة وظهر نزاع حول ما إذا كانت الدولة محل النظر تتمتع بالسيادة ، وفي مثل هذه الحالة فإن الدبلوماسية تتدخل لحل النزاع وان التدخل يصبح أمرا قائما .

. لا يوجد نزاع حول استمرار سيادة الدولة ولكن المسالة تدور حول التدخل غير المجمع عليه لسبب وجود تهديدات على حياة وحقوق الناس بشكل خطير مما تدعو الحاجة الى إيجاد اجماع عام من اجل التدخل .

أي ان أمن الدولة وسيادتها على إقليمها ورعاياها في فرض النظام يصبح قائما على تقدير أطراف خارجية تبرر انتهاكها لسيادة الدولة على وفق معايير تضعها أطراف خارجية وان الذي يحدد هذا المعيار ويحدد إنتهاك حقوق الإنسان هي القوة الفعلية في النظام الدولي .

يطرح النظام الدولي الجديد تحدي آخر لأمن الدولة وسيادتها في عالم الجنوب يقوم على أسلوب المكافأة والعقاب الذي وضعت معاييره القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة، والذي ربط بين أسلوب المكافأة ((تقديم المساعدات الإقتصادية)) وأسلوب العقاب ((المقاطعة الإقتصادية)) ، حيث ربط كلا الإسلوبين المشار إليهم بالإطار الآيديولوجي للرأسمالية بتطبيق الليبرالية السياسية والإقتصادية(*) في إطار سعيها لفرض الآيديولوجية الراسمالية على الصعيد العالمي) ، الأمر الذي يوحي بأن هذا التدخل اصبح شرعيا(وأن شرعيته تستند الى قوة المال لا الى نص القانون وانه أصبح يمس الأمور التي تتعلق بصميم السيادة والأمن الوطني مثل حق الدولة في إختيار نهجها السياسي والإقتصادي) ، والأمر نفسه ينعكس على اسلوب " العقاب " فعلى الرغم من ان المقاطعة الإقتصادية تتم بموافقة مجلس الأمن الا ان ذلك لم يبدد المخاوف من إستخدام هذا السلاح لأسباب تتعلق بمصالح وإستراتيجيات القوى الكبرى . دون إعتداد بمصالح الدول النامية كما يطرح قضية المعايير التي على أساسها يتم استخدام سلاح المقاطعة الإقتصادية والتي ترتبط بالإنسياق العالمي في اطار نظام شديد المركزية لا يقيم وزنا(للسيادات الوطنية ومستعد لإنتهاكها تحت عدة ذرائع خدمة لمصالحه( ).

إذا(نستنتج ان استقلال الدول النامية قد أصبح عرضة(للإنتهاك في إطار النظام الدولي الجديد.

---

(25) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الإصول والنظريات، ط ((الكويت: منشورات ذات السلاسل ،)) ( ) .

([26]) سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص .

(*) لقد ربطت المساعدات الإقتصادية بتطبيق الليبرالية السياسية والإقتصادية ، وهذا ما أشار له المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا حزيران) في الفقرة (((() منه وهو ما أكدته قمة الدول الصناعية في هيوستن) وقمة لندن) ./المصدر د. عزيز هادي، العالم الثالث، مصدر سبق ذكره ./ .

[27] انظر د. ثامر كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

[28] صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص .

([29]) صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص (.

. تقنية الإتصالات وثورة المعلومات

ان البحث في علاقة تقنية الإتصالات وثورة المعلومات بإعتبارها تحدي سياسي وأمني للسيادة الوطنية ، يرتبط بالإختراق الأمني الذي أحدثته للدول والذي جاء نتاجا لتطور وسائل الإتصالات التي قلصت الزمن بين المسافات وأدت الى سرعة كبيرة في نقل المعلومات لم تعد تمتلك الحكومات الوطنية قدرة السيطرة عليها ، فالثورة المعلوماتية أدت الى تبدل نظام العمل والحياة السياسية وتركيبة السلطة الدولية نفسها( ) . غير ان هذا التطور الذي احدثته الثورة المعلوماتية كانت القوى المحركة له هي القوى المركزية في النظام الدولي والتي منحتها ثورة الإتصالات القدرة على تصدير تصوراتها وقيمها وان تعيد تشكيل الوعي لدى الدول النامية ولعل مظاهر الإختراق الإعلامي والمعلوماتي تتضح في التدفق الإخباري للأفلام والبرامج المستوردة( ).

فتقنيات الإتصال المتطورة هي التي منحت القوى المركزية قدرة الإختراق العالمي وتصدير تصوراتها الى الدول النامية الأمر الذي أضعف سيادة الدولة في المحافظة على خصوصيتها السياسية والإعلامية .

ان نشر المعلومات المحجوبة سابقا عن أعداد هائلة من الناس الذين لم تكن تتوفر لهم من قبل غالبا ما يخلخل بنى السلطة القائمة كما ان إنتشار المعلومات عن أشكال الحياة البديلة في دول أخرى قد يهدد السياسات الرسمية وإستقرار نظام الحكم في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص( ) .

وهكذا في إطار تقنيات الإتصالات الحديثة لم تعد الدولة تمتلك السلطة الكاملة على اقليمها في التحكم بما يدخل اليه من معلومات وعلى الرغم من ان السيطرة على الإقليم تبقى من أهم عناصر السيادة لكن طبيعتها وأهميتها في ظل تقنيات الإتصالات الحديثة قد تغيرت فقد أصبح تأكيد السيطرة الإقليمية أصعب . أي أن الحدود السياسية للدولة التي كانت سببا للكثير من الحروب التي خاضتها الدول للمحافظة على سيادتها أصبحت عرضة لهجمات أسلحة المعرفة ، فالتخطي المعلوماتي للحدود الوطنية هو عملية تغيير جوهرية في وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات والنمو السريع لتجهيزات الإتصالات عابرة الحدود الوطنية التي أخذت تنقل الأخبار والمال والبيانات عبر الأقمار الصناعية الى أي مكان على الكوكب بسرعة شديدة ذات قدرة على إختراق الحدود التي أصبحت عاجزة أمام سيل المعلومات المتحرك عالميا( ).

إن المجتمعات المغلقة ستواجه أوقاتا أصعب في التحكم لدخول المعلومات والأخبار والمحافظة على الخصوصية الوطنية في إمتلاك حق السيادة المتمثل فقي السيطرة على مايراه ويسمعه مواطنوها ، فقد تآكلت هذه السيطرة عن طريق تقنيات الإتصالات الحديثة فالتطور الذي عكسته ثورة المعلومات مثل اختراقا أمنيا لحدود السيادة الوطنية .

لقد أحدث العصر الألكتروني كما يعبر عنه برجنسكي تناقضا في المشهد العالمي " ان الأمر المتناقض في زماننا هو ان الانسانية تصبح أكثر وحدة واكثر تفتت في الوقت نفسه " وفي أعتقاده ان هذا التناقض هو الذي يشكل الحركة الدافعة الرئيسية للتغيير المعاصر ، فقد انضغط المكان والزمان بشكل يجعل السياسات العالمية تتجه نحو أشكال من التعاون أكبر وأكثر تداخل ، وكذلك نحو تفسخ القناعات

---

(30) ألفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، تعريب ومراجعة د. فتحي بن شنوان . نبيل عثمان ، ط (ليبيا: امكتبة طرابلس العلمية العالمية ،)) : .

(31) صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص (.

(32) سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص .

(33) أنظر : ولتر ريستون ، أفول السيادة ، ترجمة عزت نصار وجورج خوري ، ط (عمان : دار النسر للنشر والتوزيع ،)) . ( )

المستقرة والولاءات الآيديولوجية ، ثم يبين برجنسكي " ان الأثر التراكمي للثورة الألكترونية هو أثر متناقض فمن جانب تطلق هذه الثورة بداية مجتمع عالمي ومن جانب آخر تفتت الإنسانية وتنتزعها من مراسيها التقليدية ".(".)

إن هذا الطرح الذي يقدمه برجنسكي لا يعبر عن الرغبة في تحقيق نوع من الإندماج العالمي لصالح البشرية بقدر ما يعبر عن التصورات التي تحاول القوى المركزية فرضها على العالم .

لقد مكن تطور الأقمار الصناعية من رؤية الأحداث التي تتم في أحد أطراف المعمورة في مختلف مناطقها بعد لحظات محدودة من وقوع الحدث ، غير ان مضمون هذه الرسائل الإعلامية التي تنقل عبر الأقمار الصناعية محكوم أيضا بإختيارات المراكز المسيطرة على وسائل الإعلام ووجهة نظرها حول الأحداث المنقولة . والتي تسيطر عليها أربع وكالات رئيسية(*). والتي ينتج الأعتماد عليها صورة متحيزة وغير دقيقة( ) . الأمر الذي أدى الى تعرض استقرار المجال السياسي للإهتزاز بسبب الإختراقات الأمنية التي أحدثتها ثورة الإتصالات ، فكان من نتائج ذلك ان أصبح من العسير على السلطة الحاكمة السيطرة على ما يدخل لمجتمعاتها من معلومات كما أصبح من العسير عليها استيعابها والتحكم بنوعها بسبب كثافة وسرعة حركتها .

فالثورة المعرفية جعلت العوامل السالبة للسيادة لم تعد موقوفة على المساس بأحد أبرز فروعها ، أي بالمدى الحيوي فحسب ولا كذلك على لعبة الردع النووي والصواريخ العابرة للقارات الذين قضيل على " المدى الحيوي " والمسافات الجغرافية للسيادة ووضعا حدا للمفهوم الكلاسيكي الذي وضعه " كلاوزفيتز " حول الصراع المسلح كإمتداد للسيادة .

ان من أخطر العوامل السالبة هذه ، العامل المعرفي الإبلاغي الذي أطلقته ثورة الإتصالات في المراحل المتأخرة من القرن العشرين( ) . لقد أصبح العالم بحكم أدوات الإتصال الحديثة انكشافا وتداخلا بسبب سرعة انتقال الأخبار .

وعلى الرغم من الاستقلال السياسي للدول النامية الا ان عملية الاختراق الثقافي(*) والأمني تزداد انتشارا وإتساعا.

لقد عملت تقنيات الإتصال الحديثة على إضعاف استئثار الدولة بالسيطرة على أراضيها منقصة من قدرتها على السيطرة الثقافية وفرص التجانس مقوضة بذلك كل محاولات الحفاظ على التجانس الثقافي بواسطة قوة الدولة . وبذلك باتت الحدود القومية للسيادة الوطنية مخترقة كم جميع اتجاهاتها تقريبا ، وذلك بسبب ما تقزم به وسائل الإعلام من تعد على التقاليد والثقافات والأعراف القومية مما يكشف عن عمق التحدي الذي ستواجهه الدول النامية في اطار حدود لم تعد تشكل حواجز أمام تدفق المعلومات التي أحدثت اختراقها للحدود تغيرا في مفهوم السسسيادة التي لم تعد

([34]) نقلا عن محمود حيدر ، السيادة في تحولات العولمة الدولة المغلولة ، مجلة شؤون الأوسط ، (بيروت : مركزالدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد( ) ، تشرين الثاني ( ) ( ) .

(*) الوكالات هي : الآسيوشيتد برس ، واليونايتد برس الأمريكيتان ووكالة رويتر البريطانية ووكالة الأنباء الفرنسيية

(35) أنظر د.ابراهيم سعدالدين عبدالله، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات، ص ص . .

(36) محمود حيدر ، مصدر سبق ذكره، ص (.

(*) أخرج شاي صيني فلما وثائقيا عن الجيش الصيني وجد طريقه الى تلفزيونالكوابل ويظهر الفلم مشاهد مبهجة ومرعبة عن فرق دبابات في منغوليا ، جنودا مرتدين ملابس عسكرية مثيرة للإعجاب بستجيبون لنداء المعركة ، ولكن المشهد التالي مباشرة يظهر نفس الجنود بعد ان خلعوا ملابسهم العسكرية وظهروا بقمصان T-shirt وهم ينفضون راقصين على انغام موسيقى امريكية فكيف ينجح التلين العقائدي الوطني عندما يواجه منافسة مكشوفة كهذه من تسليات منافسة / المصدر : ولتر رستون ، أفول السيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص : .

مطلقة ، فقد كتب " فرناند بروديل " (اول مهام السيادة كانت دائما : تأمين الطاعة وامكتساب الحق لنفسها بأن تحتكر استعمال القوة في مجتمع ما وتحييد كا التحديات المحتملة داخليا)[٠].

ان السيادة الوطنية بمفهومها التقليدي لم تعد تقتصر على حصول الإعتراف الدولي بها ، أو إقرار الأمم المتحدة مثلاً بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معين تتمتع بتنظيم سياسي واستقلال كلي وقدرة على الوفاء بإلتزامات القانون الدولي وعلى أهمية هذين الإعترافين في حياة كل دولة فإنه لا يكفي لتبقى سيادتها مصونة من الإنتهاك في نطاق ثورة الإتصالات[ ] .

أي أن تطبيق السيادة بالمعنى التقليدي المشار اليه أصبح أمر متعذر بسبب التطور التقني الذي ولد مجموعة علاقات قوى تتحرك بسهولة على المستوى العالمي متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ، تساندها التزامات دولية ودعم قانوني ، مستخدمة آليات متعددة منتجة لآثار تحد من السيادة الوطنية وتجعلها مخترقة من قبل الأطراف التي تمتلك السيطرة على تدفق المعلومات والتوجه الذي تحمله ، مما يجعل الدول النامية في وضع المتلقي لهذه المعلومات بسبب التخلف التقني الذي تعانيه والذي تمتلك مفاتيح أسراره البلدان المتقدمة .

. الاثار السياسية والأمنية على المستوى الداخلي للدولة

ترتبط هذه الاثار بالتحول الذي أحدثته الإنفتاح الإقتصادي بالإتجاهات السياسية في الدول النامية ، والتي أحدثت تغير في دور الدولة في تحقيق الوحدة الوطنية وصيانة الأمن الوطني . وذلك من خلال منح استقلالية أكبر لوحدات سياسية دون القومية واشراك هيئات المجتمع المدني في الإدارة والتنظيم[٠] .

ن هذه السياسات التي تتبعها الدول النامية في إطار سياسات الإنفتاح ولدت العديد من التناقضات التي انعكست بشكل سلبي على أمن الدولة وسيادتها .

فالدولة التي رأت في نفسها تعبيرا عن الهوية الوطنية وأداة لضمان التسوية وتحقيق التجانس الذي تحققه تركيز السلطة في اجهزتها ، أخذت تجابه بمطالب تدعو الى حق تقرير المصير ومنح استقلالية اكبر للجماعات الأثنية والعرقية ، الأمر الذي اضعف التماسك الإجتماعي الداخلي للدولة التي تمتلك حق السيادة على اقليمها وشعبها[ ] .

ي ان سياسة الحرب والصراع الطبقي، ومطالبة بعض الأقليات والقوى الإجتماعية بالإستقلال عن دولها الأم شكلت تحديا سياسيا لمتطلبات سيادة الدولة التي سعت الى المحافظة على وحدانية مركز السلطة فيها، ذلك ان الدولة الوطنية تلعب دورا محوريا في توزيع السلطات: فسياسات وممارسات الدولة في توزيع السلطة في اتجاه صاعد الى المستوى القومي، وفي اتجاه هابط الى الهيئات دون القومية . هي خيوط الإتصال التي تضم أجزاء الحكم معا وبدون مثل هذه السياسات المصرح بها لإغلاق الفجوات في التحكم وإقامة تقسيم للعمل في التنظيم والإدارة ستفقد قدرات حيوية للسيطرة[٠] .

إذ) هناك شبكة اتصال تربط قاعدة توزيع السلطات المركزية في الدولة بشكل متجانس يحافظ على الوحدة الوطنية والنزعات الانفصالية ، سوف تؤدي الى مزيد من التفتيت في سلطات الدولة المركزية مما يؤدي الى خلق فجوة في

([37]) **نقلا عن ولتر رستون ، مصدر سبق ذكره ، ص .**

([38]) **انظر : محمود حيدر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص : : .**

([39]) **محمود حيدر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ((.**

([40]) **بول هيرتز وغراهام تومبسون ، مسألة العولمة ، ص) .**

([41]) **المصدر نفسه ، ص . .**

قدرة الدولة على التحكم . وبالتالي إضعاف الترتيبات الرامية الى الحفاظ على علاقات ارتباط مجدية بين مستويات الحكومة المختلفة .

إن هذه التوجهات الجديدة الداعية الى اضعاف السلطة المركزية سوف تكون في النهاية مصدرا للإحتكاكات والنزاعات التي تؤدي في النهاية الى التفتت والحروب الأثنية والعرقية مثل الإتحاد السوفيتي ، والاتحاد اليوغسلافي ، الأمر الذي يضعف التجمع الوطني ويضع تصور جديد لمفهوم السيادة الوطنية المعبرة عن الوحدة الوطنية .

وفي مقال نشرته مجلة ميليتاري ريفيو الأمريكية بعنوان " العلاقات الدولية بين انبعاث القومية واستمرار ظاهرة النزاعات " جاء فيه : (إن قوى التغييير يتوقع لها انم تسبب عدم الاستقرار ومواصلة النزاع الذي سيرغم على اعادة تعريف المصالح القومية والأمن القومي والعالمي وقد لا تستطيع المناهج التقليدية والمنظمات الاجتماعية وبنية الدولة . الأمة وسلطاتها التعامل مع هذه المسائل)(").

أي أن القوى الدافعة وراء إضعاف السلطة المركزية للدول تحمل رؤية جديدة للسيادة الوطنية على الصعيد الداخلي تهدف الى زيادة الاستقلالية المحلية في صنع القرارات على المستوى المحلي دون الرجوع الى السلطة المركزية ، الأمر الذي قد يولد تناقض داخلي بين الأقاليم المحلية يهدد بتفتيت التكاتف السياسي الداخلي بسبب اتباع سياسات محلية خاصة ومتناقضة أحيانٍ مع السياسة العامة للدولة الأمر الذي يترتب عليه المزيد من إضعاف قوة الدولة بسبب التناقضات الداخلية( ) . فالدولة الوطنية لم تعد تمتلك السيطرة السيادية على الشعوب كما كان عليه الحال في عصر ما قبل التنظيم الدولي ، الأمر الذي ولد الحاجة الى نمط جديد لتوزيع السلطات يكفل المحافظة على الوحدة الداخلية في إطار سيادة الدولة ، فقد أدى فشل العديد من الدول النامية في تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية الى مزيد من التفكك الداخلي الذي أضعف قدرتها في فرض سيطرتها على الداخل وتحقيق الوحدة الوطنية( ) .

من جهة أخرى انفتاح الدول النامية في ظل تقنيات الإتصالات وتدفق المعلومات ، أتاحت الفرصة أمام العديد من الأقليات للحصول على تمويل خارجي للمطالبة بإيجاد نمط جديد لتوزيع السلطات يهدف الى رفع مستوى اللامركزية في إطار تعددية سياسية تمنح هامش كبير للأقاليم المحلية في اتباع سياسات خاصة ضمن السياسة العامة للدولة( ) .

ان الدعوة لمنح الأقاليم حرية أكبر في ممارسة النشاط الإقتصادي والمشاركة في سلطة اتخاذ القرارات ، يأتي في إطار رغبة هذه الأقاليم في تحسين الوضع الإقتصادي لها ، والقضاء على ظاهرة العوز لذلك فإن المطالبة بحق تقرير المصير قد تنشأ بسبب الاستياء من الحكومة المركزية ، فاللامساواة في المجتمع تولد نزاعات عميقة جد) نابعة من انتشار ظاهرة العوز الذي يولده التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع ، فيخلق أقلية تتمتع بالرفاه والإمتيازات مقابل أغلبية واسعة تعاني من الحرمان مما يدفع هذه الأغلبية الى المطالبة بتحقيق العدالة الإجتماعية ومنحها حرية أكبر في ممارسة النشاط الإقتصادي في إطار ديمقراطية تكفل حرية ممارسة النشاط الإقتصادي والسياسي( ) . غير ان هذه الحرية السياسية

---

(42) نقلا عن غضبان المبروك ، بين العولمة والسيادة ، مصدر سبق ذكره ، صص (.

(43) انظر : . اسماعيل صبري عبدالله ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، نشرة آفاق إستراتيجية ، (بغداد : بيت الحكمة ، العدد (() ، السنة(() ( ))) .

(44) انظر : صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص : .

(45) انظر : البنك الدولي ، آفاق الإقتصاد الدولي "دخول القرن : " ، نيويورك،) :

(46) . صادق الأسود ، علم الإجتماع السياسي ، (بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، : :) .

والإقتصادية تأتي في إطار عام هو المصلحة الوطنية للدولة وليس تعبير عن مصالح فردية ذات ارتباطات خارجية تهدف الى اضعاف الدولة خدمة لمصالح أطراف خارجية . فالتداخل بين الأوضاع السياسية والإقتصادية أدى الى إحداث العديد من الأزمات التي أضعفت قوة الدولة النابعة من قدرتها على رفع الأداء الإقتصادي لتحقيق التنمية الإقتصادية . وقد عبر عن ذلك روجيه غارودي بالقول " للمرة الأولى في التأريخ تشير متطلبات النموالإقتصادي والتقني ومتطلبات الديمقراطية والتنمية السياسية في اتجاه واحد لأن التفتح بالكامل لما هو ذو طابع إنساني في الإنسان ، أي القدرة على الإبداع تصبح الشرط الأساسي أكثر فأكثر للنمو الاقتصادي والتقني "( ).

من ذلك نستنتج ان منح هامش أكبر من الخرية للفرد في إطار الدولة من شأنه أن يقلل من حدة الأزمات ويرفع كفاءة الأداء العام للدولة . فلقد تغير دور الدولة ، فالدول الآن أقل استقلالا وأقل قدرة على التحكم وفرض سيطرتها المركزية .

فالتنوع الثقافي والتباين في توزيع الدخل أدى الى ان تكون التقاليد الثقافية المحلية المتميزة متجهة نحو اللامركزية ومطالبة بحرية أكبر في إطار أقاليمها . حيث أتاحت لها تقنيات الإتصالات الحديثة التعبير عن الرغبة ، الأمر الذي ولد رؤية جديدة للسيادة الوطنية في ظل نظام جديد لتوزيع السلطات يمنح العديد من الأقاليم داخل الدولة حرية أكبر في إدارة نشاطها الاقتصادي والسياسي .

..الاثارالإجتماعية والثقافية

تتكون الدولة من كل متكامل يضم عناصر مختلفة يعتمد بعضها على البعض الآخر سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وان أي عنصر من هذه العناصر يؤثر على المجتمع بكليته ، لذلك لا يمكن البحث في التحديات التي تجابه السيادة الوطنية من دون البحث في الاثار الاجتماعية والثقافية . فقد حرصت الدول على الدفاع عن نفسها وتحقيق الحماية ضد الآثار المدمرة الناتجة عن التحديات الإجتماعية الهادفة الى اضعاف البناء الاجتماعي الوطني في إطار سيادة الدولة التي ترى نفسها كأداة لتحقيق الهوية الوطنية( ) .

(فالدولة هي التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة ويتحدث بأسمها الحكومة او النظام السياسي الذي يمارس السلطة فكل مس بالهوية الثقافية هو مس بالوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدها التاريخي : الدولة).( ) أي أن الدولة هي تعبير عن مجتمع متكامل يمتلك هوية ثقافية تعبر عن كيان مستقل وبالتالي فإن أي تحدي لهذه الهوية هو تحدي لهذا الكيان ، الأمر الذي ينتج عنه كيان مخالف يتناسب مع هوية جديدة ، فالسيادة الثقافية تمثل الوعاء الجغرافي السياسي الذي تتعبأ فيه ثقافة مجتمع ما فتصير ثقافة وطنية . أما الثقافة فهي تنهل في الأساس من مصادر مرجعية اجتماعية متجددة المخزون ، وتبرز أهمية الكيان الوطني في توحيده التعبير الثقافي ولإخراجه من الحيز المحلي الى رحاب الوطن . ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافي الوطني لفترة طويلة في امتداد وتوطيد دولة الاستقلال وسيادتها على رعاياها وعلى المجال الترابي . منطوية على ثقافة وطنية ظلت تنهل أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسيين

([47]) المصدر نفسه ، ص . .

([48]) صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص (. (. .

([49]) نقلا عن د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية عشر إطروحات، ندوة "العرب والعولمة" (بيروت : مركزدراسات الوحدة العربية،) (.

تقليديين أي ((اجتماعي ودولتي)).((() غير ان الطرح الغربي لمفهوم المجتمع المدني الذي تجمله العولمة يجعل المجتمع المدني مستودع) لقيم الحرية والتحرر ويضعه في موضع النقيض من الدولة ، وذلك بإعتبار أن المجتمع المدني هو مجتمع الديمقراطية في مواجهة ما تنطوي عليه الدولة من سلطة استبدادية ، أي أن هناك تطابق بين مفهوم المجتمع المدني والشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة التي تهتم بالمسائل الوطنية ، وفي هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم في اتجاه الديمقراطية رهن) بالعودة الى الفردية والمصلحة الشخصية مما يعني تراجع فكرة الدولة((() .

إذا تطبيقات المجتمع المدني المعولم تنطوي على دعوة لتخلي الدولة عن كيانها الإجتماعي وهويته الثقافية الوطنية لإحلال قيم اجتماعية تحمل مضامين ثقافية تقوم على الفردية " أي أعتقاد المرء ان حقيقة وجوده محصورة في فرديته ، وأن كل ما عداه أجنبي لا يعنيه ، حيث يعمل هذا الوهم على تخريب وتمزيق الرابطة الإجماعية التي تجعل الفرد يعني أن وجوده إنما يكمن في كونه عضوا في جامعة وفي طبقة أو أمة ، وبالتالي فغن وهم الفردية هذا إنما يهدف الى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية والقومية ، وكل إطار جماعي آخر ليبقى الإطار العالمي بل العولمي هو وحده الموجود ".((.)

أي أن وهم الفردية مناقض لروح المواطنة(*) التي تحملها الثقافة الوطنية القائمة على مساهمة الفرد في إطار مجتمع وطني موحد ، ويؤكد الأستاذ (براد) بأن " المساهمة تقضي بأن الشخص بقدر ما هو جزء من كل يبقى في الكل ويعمل داخل الكل ، ولا يستطيع أن يطالب بمكانة متميزة . فالمساهمة من شأنها أن تستبعد تجزأ الدولة فهناك ليس عدم انقسام فقط وانما أكثر من ذلك عدم إمكانية على الإنقسام ".((.)) الاتجاه الذي تحمله العولمة يفقد المجتمع وعيه الجماعي ويضعف مقدرته على العمل السياسي المعبر عن هويته الثقافية ، فغحلال قيم الفردية قد يضع حد) للمعتقد الجماعي الخاص بالعمل السياسي ، وبالتالي تقويض الثقافة الفردية الأسس التي تقوم عليها السلطة السياسية الخاصة بالمجتمع المدني((.) .

فالسلطة السياسية هي التي تدير المجتمع المدني بأكمله وتدير العلاقات ما بين المجموعات الاقتصادية المتعددة التي يتألف منها المجتمع الوطني بشكل يكفل بقاؤها مندمجة بالنظام الكلي ويوفر لها الإمكانية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية ، وهذه الخاصية هي السيادة التي تقترن بالسلطة السياسية ويكشف (لابيير) عن معنى السيادة هذا بقوله (السيادة تستلزم استقلال السلطة السياسية إزاء اية سلطة اجتماعية خارجية عن نطلق المجتمع المدني واولوياته بالنسبة لكل سلطة داخل هذا المجتمع)(( ).

إن مفهوم السيادة المشار اليه قائم في اطار دولة تمتلك السلطة السياسية على المجتمع المدني . ولا ينافسها على هذه السلطة أية قوة سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية .

---

(50) عبدالاله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ، ندوة (العرب والعولمة) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص)
.

(51) انظر : صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص : .

(52) نقلا عن د. محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية عشر اطروحات ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

(*) تعتبر روح المواطنة سلوكا واعيا وفعالا بالشخص بإعتباره كائنا يملك العقل ومساهما في الدولة وهي تتميز بخاصيتين هي : أ- إنها عقلانية / ب . إنها تنتهي الى المساهمة / المصدر : . صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

(53) نقلا عن المصدر نفسه ، ص) .

(54) نقلا عن أوريلش بك : ما هي العولمة : ترجمة أبو العبد دودو ، ط ، كولونيا . ألمانيا ، ص ص .

(55) نقلا عن د. صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

فالدولة هي الوحيدة التي تمتلك حق فرض السلطة السياسية غير ان التغير الذي شهدته بنية المجتمع المدني في غطار الإنفتاح على العولمة انطوى على بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة أدت الى ظهور تغيرات أساسية جعل القسم الأكبر من الدول النامية التي شهدت هذا التغير عاجزة على التحكم في اتجاهاته( ) .

إن الإنفتاح على اقتصاد عالمي أصبح رأس المال فيه عالمي ، والعلمية الإنتاجية التي تتم داخل نطاق أي مجتمع قومي لها الطابع العالمي من حيث التمويل والتسويق . قد خلقت قطاعات رأس مالية متقدمة غرست في التكوين الإجتماعي للدولة .( ) أي أن الإنفتاح الإقتصادي أثر في خلق التركيب الإجتماعي للدول النامية وعمل على خلق نخب سياسية وإقتصادية وإجتماعية ذات ولاءات خارجية مما قد يتسبب في تنمية تباينات اجتماعية وفكرية وعقائدية قد تقود الى المزيد من التوترات الإجتماعية والسياسية والتي تنعكس بأثر سلبي على إضعاف الدولة من الداخل وجعلها عرضة للتدخلات الخارجية( ). أي أن المجتمع المدني أخذ يضم فاعلين جدد يساهمون في صنع السياسة العامة مثل [المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على المستويين المحلي والمركزي] ، هذه الأطراف أخذ نشاطها يزداد تدخلا مع نشاط الدولة في إدارة الشؤون الداخلية ، غير أن التحدي الأساسي الذي يعكسه هذا التداخل هو ان ؛ المنظمات غير الحكومية التي يجري الحديث عنها غالبا ما يتم تمويلها بأموال المساعدات الغربية .

أن العون المالي ليس مدعاة للشجب وغنما هو مثال عن إخراج الأفكار عن سياقها التاريخي وعرضها للبيع جاهزة كما يعرضها الكمبرادور الاقتصادي بضائع غربية جاهزة [أي نقلتطبيقات المجتمع المدني الغربي ومؤسساته وما يحمله من أفكار الى المجتمعات النامية دون اعتداد يذكر بخصوصية هذه المجتمعات وتراثها الفكري والثقافي] . فالمؤسسات المدنية هي ظاهرة مهمة بحد ذاته غير قادرة على اعادة إنتاج نفسها بالمعنى المادي أي انها لا ترتكز الى قدرة المجتمع على تنظيم ذاته مقابل الدولة وان لم يكن بمساهمة أعضاء هذه المؤسسات المدنية فبدعم البرجوازية المحلية ذاتها على الأقل . ان عدم قدرة هذه الظاهرة على إنتاج نفسها ماديا ولو بشكل جزئي ، لا يقلل من أهميتها ، ولكنه يوضح مدى هشاشة نقل النماذج الجاهزة من المجتمعات الغربية الى النامية( ).

ان تحقيق لا مركزية السلطة ، ومع كون الحكومات المركزية أقل قدرة على فرض الحلول التي ترتضيها سيؤدي الى نمو الطلب على السياسات ذات التوجه الإجتماعي الذي لا يحمل روح المواطنة القومية ، وإنما متأثر بثقافة العولمة . فالعولمة تعني مقابل ذلك القضايا التي تجعل سيادة الدولة الوطنية تتطلي عليها حيل الممثلين المتخطين للحدود القومية ، وفرض قواتهم واتجاهاتهم وهوياتهم وشبكات مصانعهم التي ترتبط بصورة مباشرة على الصعيد العالمي( ).

إذا ثقافة العولمة حملت معها الحديث عن هوية عالمية ، متجاوزة للحدود الجغرافية ، وتسعى الى تزايد الصلات بين المنظمات غير الحكومية ، عند الناشطين المحليين ، حتى أصبح الإغراق في الخصوصية

([56]) انظر : صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص .

([57]) انظر: أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، القاهرة ، . .

(58) . ثامر كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

([59]) عزمي بشارة ، واقع وفكر المجتمع المدني ، شبكة المعلومات الدولية ، موقع النبأ ، ص ص .

([60]) أورليش بك ، ما هي العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص . .

الثقافية محدودا وأصبح الكل يبحث عن مكان له في ميزان ثقافات العالم المتداخلة ، محاولا تخطي مبادئ السيادة المستقرة لكل دولة والتي شكلت عقبة أمام ثقافة العولمة( ).

لقد حاولت قوى العولمة إيجاد غطاء دولي لتوسيع دائرة هيمنتها على الصعيد العالمي عبر منظماتها النتعددة الجنسيات.

فتعبير الحكم الصالح(*) [GOOD Governance]الذي قدمه البنك الدولي مكن المنظمات متعددة الجنسيات من الإختفاء وراء ه في الشؤون الداخلية للدولة من خلال طرح العديد من القضايا الحساسة ، مثل الفساد والديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان ، ومن الواضح أن مفهوم الحكم الصالح يشمل المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني [الجمعيات الأهلية]( ).

إن هذا العدد من المنظمات غير الحكومية المتعددة الجنسيات التي أخذت تمارس نشاطها في المجتمعات النامية ، جعل هذه المنظمات تمثل تحديا للقيم الإجتماعية في الدول النامية . فهذه المنظمات نشأت في الدول الغربية وأخذت تطبيقاتها في الدول النامية والتي مولت بأموال عالمية في إطار العولمة التي تعمل على تعميم نمط حضاري يخص دولة بعينها ، فهي تطرح آيديولوجيا جديدة ترسم حدودا غير مرئية تخططها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الإقتصاد والأذواق والفكر والسلوك .( ) أي أن العولمة تستند الى فهم اخر للمجتمع وهي قبل كل شيء انعدام الهوية للمجتمع نفسه ، وبذلك تنتقص السيادة الوطنية المعبرة عن الهوية الثقافية للمجتمع ، فثقافة العولمة تهدف الى طمس الشعور بالإنتماء الى دولة قومية محددة . فإلى جانب المجتمع العالمي للدول الوطنية ، هناك مجتمع عالمي غير حكومي يرتكب من ممثلين مختلفين كل الإختلاف ويتميزون عن أشكال الشرعية السياسية ويعملون في أمكنة كثيرة متخطين كل الحدود يحركهم هاجس المصلحة ، دون اعتداد بالسيادة الوطنية للدول المعبرة عن هويتها الثقافية .

الخاتمة :

بعد البحث في تحليل أثر الإنفتاح المعلوماتي في السيادة الوطنية يمكن التوصل إلى مجموعة استنتاجات وتوصيات وأهم هذه الاستنتاجات هي إن الانفتاح المعلوماتي سياسة ليبرالية ذو طبيعة تحررية أحدث عملية إعادة هيكلة لمنظومة القيم الثقافية والاجتماعية على صعيد العالم وهذه القيم مقدمة من قبل القوى المركزية التي تتحكم بالمال والإعلام وهذه القيم لا تطابق بالضرورة القيم الاجتماعية السائدة في العديد من البلدان النامية التي تتحمل العبء الأكبر من عملية إعادة الهيكلة لمنظومة القيم ، فهناك تناقض واضح ما بين الهدف الذي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقه من الإنفتاح وبين الأهداف التي تحملها القوى المركزية وتفرضها على البلدان النامية الأمر الذي جعل السيادة الوطنية في البلدان النامية تجابه عدة تحديات وتفرض عليها أن تمارس المهام الموكلة إليها وفي حال عجزها عن القيام بهذه المهام فإن هذا العجز سيتيح

([61]) جار الله الجار الله ، العولمة وتحديات والمستقبل ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ، www. Islam on Line. Com 2001. P2

(*) لقد ظهر المفهوم في عام) بكتابات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية وجنوب الصحراء حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنموالإقتصادي . فوفقا لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسيسات الإقتصادية ليس من المفروض فقط أن تكوناقتصادية وفعالة ، ولكن أيضا لابد أن تكفل العدالة والمساواة ، فلقد نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون / المصدر : سلوى الشعراوي جمعة ، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع اشكاليات نظرية ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد( ) ، نوفمبر) .

([62]) .حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: سلسة عالم المعرفة،)) .

([63]) انظر د. محمد عابد الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص) .

للقوى البديلة العالمية التدخل وملئ الفراغ مما سيجعل البلدان النامية تتعامل مع مفهوم جديد للسيادة الوطنية سمي بالسيادة المرنة وهي سيادة مقيدة بالمفاهيم والقيم التي حملها الانفتاح المعلوماتي ، لذا إذا ما أرادت البلدان النامية الاستفادة من التقنيات التي وفرها الانفتاح المعلوماتي فعليها :

:. وضع ضوابط تنظم عملية الانفتاح المعلوماتي لكي تنسجم مع الحاجات الفعلية للدولة .

.. وضع ضوابط تنظيمية توجه استثمارات الدولة والقطاع الخاص نحو تطوير المشاريع الخاصة لتقنيات الاتصال .

. الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الاتصالات وبناء قواعد المعلومات .

. تطوير قدرات المعاهد المختصة والمراكز البحثية في سبيل تطوير تقنيات الاتصالات ووضع تقنين يساعد الدولة على التحكم في قاعدة المعلومات الداخلة للبلد وتوظيفها لتحقيق أهداف الدولة .

. تطوير الثقافة السياسية للمواطنين في سبيل امتلاكهم القدرة الفكرية على تحليل المعلومات الواردة والتمييز ما بين هو نافع وما هو ضار .